



السادة الوزراء المحترمون،

السيدات و السادة النواب المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور والمواد 157 و 160 من نظامنا الداخلي يعقد مجلس النواب الجلسة المخصصة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى رئيس الحكومة، ويتضمن جدول الأعمال سؤالين في موضوع واحد ويتعلق الأمر ب:

1- حماية القدرة الشرائية للمواطنين تقدمت به فرق ومجموعتي الأغلبية.

2- يتعلق بارتفاع كلفة المعيشة تقدمت به فرق المعارضة. سيتم تقديم السؤالين معا وسيتولى السيد رئيس الحكومة الجواب عليهما، ثم سنفتح مناقشة عامة واحدة في الموضوع، ثم سيعقب بعد ذلك السيد رئيس الحكومة. تفضل نقطة نظام السيد الرئيس.

النائب السيد أحمد الزيدي رئيس الفريق الاشتراكي(نقطة نظام):

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

اسمحوا لي السيد الرئيس في بداية هذه الجلسة. فقدت تونس الشقيقة خلال الأيام الأخيرة أحدا من كبار أبنائها وهو المرحوم شكري بلعيد، الأمين العام لحركة الديمقراطيين التونسيين الذي ذهب ضحية جريمة شنعاء مدانة، جريمة غادرة استهدفت حياته. أطلب منكم السيد الرئيس ومن الحضور قراءة الفاتحة ترحما على روح الفقيد.

السيد الرئيس :

نقوم لقراءة الفاتحة،

محضر الجلسة الثانية والثمانين

التاريخ : الاثنين 30 ربيع الأول 1413 الموافق ل 11 فبراير 2013.

الرئاسة : السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب.

التوقيت : ساعة واحدة و أربعة عشرة دقيقة ابتداء من الساعة الرابعة زوالا والدقيقة السادسة وعشرين.

جدول الأعمال : مناقشة الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى السيد رئيس الحكومة.

السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب رئيس الجلسة:

تفضلوا السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

بسم الله الرحمن الرحيم،

قبل أن نبتدئ هذه الجلسة حضرات السيدات و السادة، أريد أن أخبر المجلس الموقر أنه يوجد بين ظهرانينا وفد من حزب الاتحاد من أجل جمهورية الموريتاني برئاسة رئيس الحزب، السيد محمد محمود ولد محمد الأمين، كما يوجد بيننا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع المؤسسات بجمهورية النيجر، السيد لوالي شيبو، و يحضر كذلك أشغالنا وفد صحفي عربي يضم نخبة من مسؤولي التحرير في كبريات الصحف العربية. و لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نحبي هؤلاء الضيوف.

شكرا،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،



شكرا للسيدة النائبة المحترمة، الكلمة الآن للمعارضة لتقديم السؤال الثاني في نفس الموضوع.
السيد النائب المحترم السيد المهدي بنسعيد. فليفضل مشكورا في دقيقة واحدة.

النائب السيد المهدي بنسعيد، باسم فرق المعارضة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات النائبات، السادة النواب،

السادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة،

أنتم عارفين وحنا عارفين والشعب عارف بأن كلفة المعيشة في المغرب غاديا وكتزاد، وهاد الشي أكدوا وقدرات المعطيات الصادرة عن الهيئات الرسمية المختصة اللي سجلت ارتفاع ب 0.9 في المائة في 2012. ولهذا المعارضة اليوم تسائلكم السيد رئيس الحكومة، ماهي رؤية الحكومة لحالة أسعار المواد و الخدمات ذات الاستهلاك الواسع؟ ما هي في نظر الحكومة الأسباب الموضوعية، أقول الموضوعية السيد الرئيس الحكومة في هذا الارتفاع؟ وما هي الإجراءات والآليات التي ستعتمدها الحكومة لوقف ارتفاع كلفة المعيشة أو لرفع مستوى معيشة المواطنين لتناسب هذه الزيادة، وبالتالي وقف تدهور أحوال فئات واسعة من المغاربة، وشكرا السيد الرئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على السؤال. تفضلوا السيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة النواب المحترمون،

السيدات النائبات المحترمات،

الفاتحة: "بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين". سبحان ربي رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين".
الكلمة الآن، لفرق ومجموعتي الأغلبية لتقديم السؤال.

السيدة النائبة المحترمة، السيدة حكيمة فصلي، فليفضل السيدة النائبة في ظرف دقيقة واحدة لتقديم السؤال.

النائبة السيدة حكيمة فصلي، عن فرق و مجموعتي الأغلبية:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يعد الحفاظ على القدرة الشرائية من أهم أولويات تدخل الدولة في الاقتصاد، ولقد أكدتم السيد رئيس الحكومة، في برنامجكم الحكومي على سعيكم الدائم لدعم القدرة الشرائية للمواطنين والنهوض بالفئات الهشة، وكذلك تقوية الطبقة الوسطى. ولقد صدرت بعض التقارير مؤخرا تشير إلى ارتفاع تكلفة المعيشة للأسر المغربية، كما تم التسويق في بعض الجرائد والمواقع الإلكترونية إلى ضرورة ارتفاع أثمان المواد الأولية، كآلية وحيدة لإصلاح صندوق المقاصة مع كل ما يرافق ذلك من تأثيرات سلبية على المواطنين.

في هذا الصدد نسائلكم السيد رئيس الحكومة، عن مدى صحة هذه التقارير وهاته الادعاءات وعلى استراتيجيتكم للتحكم في أسعار المواد الأولية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ضمانا للاستقرار وللسلم الاجتماعي؟ وشكرا.

السيد الرئيس:



لذلك، فأنا لا أشاطركم الرأي فيما ذهبت إليه من كون الكلفة المعيشة تعرف ارتفاعا مضطربا وكبيرا وأن القدرة الشرائية في تزايد مستمر ودائرة الفقر ماضية في اتساع. والحقيقة أن الأسعار كان يمكن أن تصل مستويات قياسية بسبب الظرفية المناخية والاقتصادية الدولية وتقلبات أسعار الدولار، لولا تدخل الحكومة على مستويين: من جهة بدعم المواد الأساسية، ومن جهة أخرى بالرفع من دخل الأسرة المغربية، مما كلف الحكومة مجهودات استثنائية تتجاوز قدراتها المالية العادية، وسأستعرض عليكم بعض التدابير التي اتخذتها الحكومة للحفاظ على مستوى الأسعار من جهة والرفع من مستوى دخل المواطن من جهة أخرى، لست في حاجة لأذكركم بأن سنة 2012 كانت سنة صعبة وعرفت تزامن عدة عوامل سلبية.

فقد تميزت على الصعيد الدولي بالانكماش الاقتصادي في عدة دول شريكة، واستمرار ارتفاع أسعار المواد الأولية، وتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وعائدات السياحة، وتقلبات أسعار الصرف. أما على الصعيد الداخلي فإن الجفاف الذي عرفناه في السنة الماضية، والذي عفا الله منه هذه السنة، ونسأل الله أن يزيدنا من فضله، وموجة البرد القارس أثر سلبا على مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي. ولكي يتضح تأثير هذه العوامل على بلادنا، تكفي الإشارة إلى أن تقلبات أسعار الصرف وحدها أدت إلى ارتفاع نفقات المقاصة بحوالي 4 المليار ديارل الدرهم، أي 0.5 من الناتج الداخلي الخام. هذه غير بسبب مرور ديارل الثمن ديارل الدولار من 8 الدراهم و50 وإلى 8 يدال الدراهم و60، وارتفاع عجز ميزان السلع والخدمات بحوالي 6 يدال المليار ديارل الدرهم، أي 0,7 من الناتج الداخلي الخام. التبادل ديارل السلع والخدمات بيننا وبين الخارج 6 المليار ديارل الدرهم.

اسمحوا لي أن أشكركم أولا على هذا السؤال الذي من خلاله سوف أتمكن من توضيح بعض الإشكاليات التي تتداول في هذه المرحلة في مجتمعنا، وأريد أن أوضح أولا أن ما يسمى بالقدرة الشرائية والفرق بين التطور الدخل وبين التطور العام لأسعار الاستهلاك، باعتبار أن الدخل العام للمجتمع يقسم على عدد الساكنة والمؤشر هو هاد القدر الذي يخلص وهو قدر نظري، يعني يرى ماذا يمكن أن يشتري به من حيث المواد الأساسية.

وأريد أن أقول أنه خلال سنة 2012 ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك ب 1.3 في المائة مقارنة مع سنة 2011، يعني أن الأسرة التي كانت تكلفها القففة 100 درهم أصبحت تكلفها 101.30، 26 ريال تزدت في عام على 100 درهم، بطبيعة الحال كايين بعض المواد اللي كتعرف الارتفاع مرة، مرة، بطريقة شوية مبالغ فيها، كالطماطم والدجاج باعتبار ارتفاع ثمن الأعلاف وباعتبار التقلبات المناخية، في حين انخفضت بعض الأثمان الأخرى لبعض المواد كالبصل والبطاطس وبعض الفواكه. وبالمقارنة مع السوق الدولية، فإن تطور أسعار الغذاء على المستوى العالمي عرفت ارتفاعا سنويا خلال الفترة 2012/2008 بمعدل 7 في المائة، يعني بالنسبة للدول الأخرى لا مقارنة، عالميا عرفت هاد الأثمان ديارل المواد الغذائية 7 في المائة في الثمن، فيما لم يتجاوز هذا الارتفاع في المغرب 1,9 في المائة خلال نفس الفترة، وكل هذا نظرا لجهود التي بذلتها وتبذلها الحكومات المتعاقبة، وقد تجاوزت الزيادات التي عرفها دخل الأسر، الزيادات التي عرفتها الأسعار نتيجة التدابير التي اتخذتها الحكومة، وتفيد الأرقام المندوبية السامية للتخطيط، أنه لأول مرة مند سنوات تجاوز ارتفاع مؤشر الحد الأدنى للأجور بكثير سنتين 2011 و2012 مؤشر الأثمان عند الاستهلاك، مما يفيد تزايد القدرة الشرائية خلال السنتين الأخيرتين.



الموظفين، الزيادة في صافي أجور الموظفين ومستخدمي المؤسسات العمومية ب 600 درهم شهريا مما يكلف حوالي 8 مليار ديار الدرهم سنويا، الرفع من حصيص الترقية، الإشكاليات اللي كانت متراكمة وكانت كنتخلقنا مشاكل، اليوم نسيناها، مخصناش نساوها حليناها، ولكن مخصناش نساو بأن الحكومة بذلت مجهود استثنائي، فالكلام اللي كان على الزنزانة رقم 9، الرفع من حصيص الترقية من 28 % إلى 33 % وفتح المجال للترقية خارج الحصيص، إحداث ما مجموعه 50 ألف و500 منصب تقريبا مالي برسم سنتي 2012 و2013 في الإدارة بالرغم من أن الإكراهات التي تواجهها المالية العمومية ومعلوم أن نسبة التشغيل كانت كتراوح بين 10 و20 ألف، الآن معدل ديارل 25000 في السنة، كل هذا يساهم بطبيعة الحال في ضخ أموال في المجتمع ترفع الإمكانيات ديارل المواطن. الرفع من الحد الأدنى للمعاش إلى 1000 درهم، خصوصا في الصندوق ديارل RSRT كما لا يخفى عليكم.

وبخصوص تعزيز الحماية الاجتماعية، فقد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير من بينها:

إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي، تفعيل صندوق التكافل العائلي، تعميم نظام المساعدة الطبية، مواصلة تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، توسيع عملية مليون محفظة لتشمل حوالي 4 ملايين تلميذ المستفيد، مواصلة عملية "تيسير" لتشمل استفادة 783.000 تلميذ خلال 2012 و2013، رفع قيمة المنحة لفائدة الطلبة، ورفع عدد الطلبة الممنوحين، مما كلف الحكومة غلafa ماليا إضافيا يتجاوز 500 مليون درهم. وهذا ما كان لا في الحوار الاجتماعي ولا وراء احتجاجات ولا أي شيء، هذا توجه ديارل الحكومة لما تصورت أنه من باب الإنصاف والعدل بين الناس، تخفيض أسعار حوالي 320 دواء

لقد شكل الحفاظ على مستويات الأسعار هاجسا دائما الحكومة، إذ بالإضافة إلى التدابير الاعتيادية، اتخذت سنة 2012 مجموعة من القرارات في هد الصدود منها:

قرار دعم أسعار القمح اللين والصلب والشعير، من خلال تعليق الرسوم الجمركية، وذلك على مدى دفعتين: الأولى سنة 2012 وكلفت حوالي 800 مليون درهم، والثانية بداية سنة 2013 وستكلف حوالي 500 مليون درهم؛

قرار دعم الإنتاج الفلاحي للشمندر وقصب السكر مما ستكون له كلفة حوالي 230 مليون درهم، هذه القرارات تضاف لمجموع المبالغ التي يدفعها نظام المقاصة والتي بلغت 55 مليار درهم كغلاف للدعم برسم سنة 2012، وكما لا يخفى هذا رقم مهول، تكثيف مراقبة الأسعار، أسعار المواد المقنتة في إطار مراقبة الأسعار، حيث تم خلال سنة 2012 ضبط حوالي 5000 مخالفة، أي بزيادة تقدر ب 12 في المائة مقارنة مع سنة 2011، بطبيعة الحال هناك بعض الأشخاص يستفيدون من الشائعات التي تروج كثيرا في بلادنا والله أعلم من وراءها لكي يزيدوا زيادات غير قانونية، مثلا هاد الذي يقال أنه الزيادات في ثمن البوطة غاز راه مكابنش، لحد الآن مكابنش حتى شي زيادة، نهار اللي غتكون غادي نقولها ليكم.

بالموازاة مع الجهود للحفاظ على مستوى الأسعار رغم الظرفية الوطنية والدولية، بذلت الحكومة مجهودا كبيرا للزيادة في الدخل الأسرة، الرفع من الحد الأدنى للأجور ب15 في المائة بين سنتين 2011 و 2012 وفي قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمهن الحرة والفلاحة، مواصلة تنفيذ التزامات الحوار الاجتماعي مما كلف مبلغ 13,2 مليار درهم برسم سنتي 2011 و2012، يضاف إليه مبلغ 4 المليار ديارل الدرهم سنة 2013 همت على الخصوص بالإضافة إلى ذاك الشيء الآخر بكل عام ذاك 600 درهم اللي كانت في الرواتب ديارل



شكرا للسيد رئيس الحكومة. نفتح الآن باب المناقشة
لجواب السيد رئيس الحكومة. إذن عن الأغلبية السيد النائب
المحترم عبد العزيز العماري من فريق العدالة والتنمية؟، تفضلوا
السيد النائب المحترم.

**النائب السيد عبد العزيز العماري، عن فريق العدالة و
التنمية:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

اسمحوا لي في إطار التعقيب باسم فريق العدالة والتنمية
أن أذكر الجميع بأننا في المغرب نعيش واحد النموذج متميز،
نموذج استطاع أنه في الحقيقة يمر بواحد المرحلة عصيبة كتمر بها
المنطقة ديالنا جميعا، وأن العنوان الأساسي ديالها هو أننا نحافظوا
على الاستقرار المؤسساتي في بلادنا. وهاد الاستقرار المؤسساتي
يقتضي أن نتعامل بروح من الوطنية والمسؤولية عالية في ملفات
حساسة ودقيقة جدا.

بطبيعة الحال هذه مسؤوليتكم السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة ومسؤوليتنا كبرلمان، مسؤولية وسائل
الإعلام ومسؤولية مختلف الفاعلين سياسيين، اقتصاديين
 واجتماعيين، احنا الآن كنفترضو بهاذ النموذج، لكن خصنا
نحافظو عليه جميع بالنظر للتطورات اللي كنشوفوها في المحيط
ديالنا، هاذ النموذج بطبيعة الحال لا يمكن إلا أن ننوه بالأداء
ديال كل من كان موضوعيا، معارضا وسائل الإعلام إلى غير
ذلك.

لكن في نفس الوقت نقول بأن التعامل مع ملفات
حساسة ينبغي ألا يكون فيها محاولة للعب بالنار، هناك السيد

بمعدل 50% والاشتغال على لائحة تضم 1000 دواء إضافي
في المستقبل.

إن جهود الحكومة -وهذا غيظ من فيض- للإبقاء
على استقرار الأسعار من جهة، ورفع دخل الأسر المغربية من
جهة أخرى، لم تؤد فقط إلى استقرار القدرة الشرائية، بل أدت
إلى تحسنها وتزايد وتيرة الاستهلاك الداخلي كما تؤكد ذلك
المؤشرات التالية:

- ارتفاع الاستهلاك ب 7.4% سنة 2011. وب
4.8% سنة 2012.

- ارتفاع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة الداخلية،
وهذا طبعا مرتبط بالاستهلاك والرواج ديال البضائع ب 7.6%
سنة 2012.

- ارتفاع حجم قروض الاستهلاك ب 9.8% سنة
2012.

- تطور واردات مواد الاستهلاك ب 5.1 كنجيبو من
الخارج.

- ارتفاع مداخيل الضريبة على الدخل ب 9.6% سنة
2012.

- ارتفاع كتلة الأجور ب 8.2% سنة 2012. و ب
12.4% سنة 2011، أي بحوالي ب 9.8 و 7.7 مليار درهم
على التوالي، وهو ما يتجاوز ضعف المعدل للفترة الممتدة بين
2001 و 2010.

- تطور الناتج الداخلي الفلاحي للفرد بالوسط القروي
بمعدل 6% سنويا، خلال الخمس السنوات الأخيرة، مما حافظ
على القدرة الشرائية للأسر بالعالم القروي. والله ولي التوفيق
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس :



قرار بالزيادة في البوطاغاز أ المغاربة، ينبغي لهذا الأمر أن يكون واضحا.

لما نجى للموضوعات المرتبطة بالنقل، استغل البعض القرار السابق في مجال المحروقات وكانت بعض الزيادات أنتم مسؤوليتكم السيد رئيس الحكومة أن تكون المراقبة الصارمة، المراقبة الصارمة لهؤلاء المضارين أو الوسطاء اللي يمكن يقومو ببعض...، ولكن الواجب أن تكون المراقبة الصارمة، لما البرلمان اتخذنا القرار المرتبط بمقاع الرمال وقلنا بأن اللي خصو يأدي هناك الرسم، بطبيعة هم أرباب المقالع، الآن كيتم عكس هاذ النسبة أو هاذ الرسم على الثمن ديال البيع خص تكون المراقبة، وتكون المراقبة الصارمة لأن بغينا نحمي القدرة الشرائية ثم لا يتصور أن حكومة جابتها صناديق الاقتراع، حكومة شعبية أنها تواجه القدرة الشرائية ديال الشعب المغربي، بالعكس في كل الإجراءات اللي قدمتمو صندوق التماسك الاجتماعي، صندوق التكافل العائلي، الإجراءات المرتبطة بالدواء لماذا لا ينشر هذا الكلام؟ 320 دواء كيما قاتم السيد رئيس الحكومة تم التخفيض ديالها، ينبغي أن يقال هذا ونحن ننتظر اللائحة ديال ألف دواء واللي خصها تمس الأدوية اللي كيشريوها المغاربة بكثرة، ينبغي إذن أن نقول بأن هناك جهد فالمحافظة على القدرة الشرائية ديال المغاربة والجهد في المراقبة ينبغي أن يستمر وينبغي أن نكون جميعا في مسؤولية لحظة الإصلاح لحظة الوطن قبل كل شيء آخر قبل أي حسابات أخرى، وشكرا لكم.

السيد الرئيس :

شكرا، إذا سمحتم السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

عندما حيننا ضيوفنا لم يكن حاضرا بيننا السيد وزير المكلف بالعلاقات مع المؤسسات بالجمهورية النيجرية، وكذلك لم

رئيس الحكومة محاولات لتأجيل وتأليب الشارع المغربي على هذه الحكومة، حتى خلقو ليها واحد العدد من الاهتزاز فالبعض يقول بأن هاذ الحكومة باش يخفضو لها الوتيرة ديال سرعة الإصلاح داروا لها بزاف ديال les dodanes في الطريق.

السيد رئيس الحكومة، مسؤوليتكم أنكم تضبطوا الإيقاع والسرعة في إنجاز أوراش الإصلاح الحقيقية، مع كامل الأسف في هاذ الموضوعات ينبغي أن يكون الدور محوري وأساسي للإعلام العمومي لتوضيح الصورة، واحنا نطلب منكم السيد رئيس الحكومة أنكم تظمنوا المغاربة، الآن حديث كبير فهاذ الموضوع نرجو أن يكون هناك خطاب مطمئن وأن يدخل الإعلام العمومي لزمنا الإصلاح الحقيقي باش يوضح الصورة، كان حديث في السابق على موضوع ديال الخبز ونشر بأن الحكومة عادة تزيد، جا السيد الوزير وقال بأنه ما غتكونش الزيادة ومع ذلك ما كانش هاذ الشي الانعكاس ديالو في وسائل الإعلام، بل بالعكس ما تقالش بأن الحكومة الوقت اللي كانت الظروف صعبة لغات الرسوم الجمركية وتحملات 800 مليون درهم ثم 500 مليون درهم باش ما يتزادش الخبز على المغاربة، جاو لموضوع ديال الضوء قالو للمغاربة غتزيد الكهرباء هاذ الحكومة اللي هي شعبية غادي تزيد على الشعب المغربي للكهرباء، بالعكس لما كان الارتفاع ديال الأسعار على المستوى الدولي تدخلات الحكومة بعجز وتحملت العجز مع المكتب الوطني للكهرباء اللي تجاوز 5 د المليار ديال الدرهم هاذ الشي اللي خصو ينتشر واللي يتقال باش بيان الجهد بأن الحماية ديال القدرة الشرائية ديال المواطنين ينبغي أن يثار الانتباه 5 د المليار.

طيب، لما يكون كذلك بعد انتقلوا من الخبز ومن الضوء جاو للبوطا، ليس هناك أي قرار برفع الكلفة ديال البوطاغاز فإذا به الآن تسري في الأوساط من طرف أطراف الله أعلم بما تريد لهذا البلد وكيتركقال بأنه راه تقرر ليس هناك



الأبنك. وهنا السيد الرئيس، فرق بين المديونية، معدل الرسمي، أنا أتكلم عن المديونية والقدرة الشرائية، المديونية اليوم ترتفع وليست القدرة الشرائية.

وعن الأسباب، نستحضر بطبيعة الحال وبالدرجة الأولى الزيادة في المحروقات كقرار دون أية إجراءات مواكبة اتخذته حكومتكم السيد الرئيس تختلف فيه الرؤى، لكنها تستقر كونها ضربة مقص في وجه القدرة الشرائية التي تعتبر مقياسا لقياس التراجعات، ومن بين الأسباب كذلك، نستحضر سنة مالية صعبة باعتراف من لدن البنك الدولي خلال العام الماضي، بالإضافة إلى توترات غالبا ما تنعكس سلبا على المرفق العام، ما من مرة قلتم أنكم لا تتوفرون على بديل للزيادة في المحروقات وكاد ذلك أن يكون صحيحا، لكنه بعد عدم اتخاذ إجراءات موازية تضمن الحفاظ على الطاقة والاهتمام بها لاقتصاد ما معدله بين 15 إلى 20 في المائة من الاستهلاكي الطاقى كمقابل لهذه الزيادات، فإن سياستكم الاقتصادية أظهرت قصورا في قدرتكم على الإصلاح، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للأغلبية السيد النائب المحترم السي أحمد المفدي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، من فضلكم تأكدوا أنه الهواتف النقالة مقفولة من فضلكم.

النائب السيد أحمد المفدي، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

يكن حاضرا الوفد الصحافي، فنحييهم من جديد حيث حضروا بيننا.

نستمر في المناقشة الكلمة الآن للمعارضة، السيد حسن بوهريز من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل مشكورا.

النائب السيد حسن بوهريز، عن فريق التجمع الوطني للأحرار :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على آخر الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس المجلس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في البداية اسمحوا لنا أن نستحضر وإياكم بعض المؤشرات الرسمية التي جاءت بها مؤسسات حكومية حصيلة لسنة 2012، ارتفاع صاروخي للمؤشرات الثلاث: المواد الغذائية، الخدمات الاجتماعية، والمؤشر العام، كل هذه المؤشرات ارتفعت بشكل تدريجي ما بين سنة 2008 و بداية سنة 2012، بخمس نقط لكنه في هذه الفترة قدمت الحكومة حولا بزيادة في قيمة الأجور بنسبة تراوحت ما بين 10 إلى 40 في المائة في نفس السنوات، كان ذلك من أجل مواجهة غلاء المعيشة وكان حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين. في سنة 2012 وحدها ارتفعت هذه المؤشرات بنفس النسبة أي بخمس نقاط دون تقديم أي حلول عملية، هذا الارتفاع بدون حلول هو في حد ذاته ضربة للقدرة الشرائية للمواطن وعامل في ازدياد الفقر وتآكل الطبقات الوسطى وتراجع الميسورين، أضف إلى ذلك ارتفاع في معدل البطالة مما يحتم على فئة واسعة من المواطنين أن تعيش تحت عتبة الفقر والحاجة. نسبة كثيفة من المستفيدين من القروض الصغرى المعدة للاستهلاك عاجزة اليوم على الوفاء بالتزاماتها أمام



إخواني وأخواتي الكرام،

.....

السيد رئيس الحكومة، نحن في مغرب استثنائي في ظروف استثنائية، في أيام استثنائية تقتضي كل هذه الأشياء حكومة استثنائية، ورجال استثنائيون يقومون بالمسؤولية ويحققون للمغرب ما كان يصوبوا وراءه عندما انتفض الربيع العربي شرقا وغربا.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

في المغرب كما هو الشأن في العالم ثلاث طبقات، الميسورون أفاء الله عليهم من خيره، والفقراء والطبقات الهشة هي التي في حاجة إلى دعم الحكومة ودعم الشعب المغربي كافة من أجل أن تتضافر الجهود من أجل الرقي بالطبقات الفقيرة، والقفر بها إلى مستوى الطبقات المتوسطة.

والآن السيد رئيس الحكومة نحس أن الطبقة المتوسطة بدأت تضعف وبدأت تنجر نحو الطبقة الفقيرة، والمرجو من الحكومة ومسؤولية الحكومة هي أن تحافظ على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، وتعمل من أجل رفع الفقر عن الطبقة الفقيرة.

السيد رئيس الحكومة، نحن نعلم الآن أن هناك متغيرات اقتصادية مست المغرب كما مست العالم أجمع، والمواد الغذائية التي بدأت تتحرك والمواد الضرورية التي بدأت ترتفع والمواد الأساسية وخاصة في الأدوية التي قامت الحكومة مشكورة بتخفيض بعض الأدوية حوالي 300 دواء، ما تزال الأدوية الأساسية المهمة التي تباع في الصيدليات ما تزال مرتفعة الثمن صعبة على المواطنين الذين لا يتوفرون على التغطية العامة.

السيد رئيس الحكومة، هناك أشياء مهمة ينبغي أن تقوم بها الحكومة من أجل محاولة الحفاظ على القدرة الشرائية بالنسبة للطبقات المتوسطة، ومحاولة الدفع للطبقة الفقيرة والطبقة الهشة لكي تقترب من الطبقة المتوسطة لكي تخرج من هذه الأزمة، ومن

بين الجوانب السيد الرئيس الحكومة نسألکم عن الحوار الاجتماعي الذي هو مهياً أساساً من أجل أن يرفع من مستوى الدخل الاجتماعي للطبقة الأجيرة سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام.

وعلى هذا الأساس، أنبه السيد الرئيس الحكومة على أن هناك نقطتين أساسين خارجاً عن المنظومة المغربية: وهما العمال الذين يعملون في الخارج، والذين بدأنا نرى الآن أن هناك مسا بحقهم، وأن هناك مسا بقدراتهم الشرائية، بل سينضافون كعبء ثقيل على المغرب إذا لم تتحرك الحكومة من أجل الحوار، أنا لا أوافق شخصياً، لا أوافق بالضغوط على الدول التي يعمل فيها، وإنما أومن بالحوار الذي يمكن أن يصل بنا إلى مستوى الحفاظ على هذه الشريحة الاجتماعية من حيث الدخل، ثم هناك طائفة أخرى من العمال الذين يعملون في الخارج والذين ليسوا ماجورين بالأجر اليومي وليسوا متقاعدین ولكن يتقاضون مساعدات اجتماعية، أتعجب كيف يمكن أن دول أجنبية تمنح مساعدة اجتماعية لمغربي بطالي لا يعمل؟ وفي القنصلية يفرضون عليها رسوماً.

السيد الرئيس الحكومة، مطلوب منكم حكومتكم أن تعطوا الأمر عاجلاً من أجل رفع هذه الرسوم على المساعدة الاجتماعية التي يتقاضها العمال البطاليون في الخارج، وكذلك السيد رئيس الحكومة، الآن في الشارع المغربي أنا لا أتحدث عن قضية المقاصة وما يراج وما يقال لها، فقط الآن بعض المواد ربما مما سمع ومما أثير ومما نوقش، بدأت ترتفع بشكل رهيب، ولذلك نلح على السيد الرئيس الحكومة بأن تكون..

السيد رئيس :

انتهى الوقت.

السيد رئيس الحكومة ستكون لكم الكلمة فيما بعد. تفضلوا واصل كلامك السيد النائب.



الحكومي من أجل الرفع من مستوى الدخل، دخولكم إلى غير ذلك.

كذلك السيد الرئيس وسمحوا لي أنه مجموع من القضايا الكبرى لحد الآن تحتكرونها ولا تقدمون عنوانا، كيف يعقل أن حزبكم داخل الحكومة يبتكر أحد القضايا الأساسية و هي قضية صندوق المقاصة، حتى على زملائكم في مجموعتكم الأغلبية، كيف يمكنكم السيد الرئيس والأغلبية نفسها صرحت قبل يومين أو أسبوع أنها ليس لها علم ما يجري داخل وزارة الحكامة حول هذا الموضوع، ورئيس الأغلبية قالها كذلك ووزراء قالوها كذلك، هناك قضايا تم المواطنين أجمعين.

السيد الرئيس تحاولون أن تغلفوها في موضوع زيادة درهم، زيادة خمس سنتيمات، الوضع الاقتصادي معقد أكثر مما نتصور، هناك حدود عن انعدام الدخل من طرف المهاجرين الذين يدعمون الأسر، هناك أزمة في أوروبا السيد الرئيس وأن المبالغ التي كانت تأتي من الخارج لم تعد تأتي، الأجور وأنتم مقارنة مع الزيادات التي قمتم بها في الطاقة إلى غير ذلك.

وأخيرا، شعرت السيد الرئيس أنكم وأنتم ونحن مسؤولون عن الديمقراطية في هذا البلد، لا أحد يشوش عليكم ولا أحد يؤجج، نحن نريد فقط أن ندفع بالديمقراطية إلى الأمام، لا يمكن الدفع عن الديمقراطية إلى الأمام بلغة الحيوانات بالتماسيح والعفاريت، ونهنتكم السادة الوزراء بأنكم وصفتكم بالضفادع خطوة ايجابية إلى الأمام. سمحوا لي هل -أنا سمعت ضفادع صماء- لأنكم لا تسمعون لا للمعارضة ولا للأغلبية نفسها، أنا أهنتكم لأن ديمقراطيتنا أصبحت ديمقراطية الحيوانات، ولا أقبل بذلك السيد الرئيس، نحن نريد أن نكرس نقاشا معكم أعطونا السيد الرئيس نحن مقبولين على وضع الاقتصادي كارثي دولي، الزيادة في المواد الطاقية، ضعف الاستثمارات و قتلها، كيف ستعاملون مع ضعف وجود العملة الصعبة؟ كيف

النائب السيد أحمد المفدي، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية:

.... نعم السلام عليكم.

السيد رئيس :

شكرا، الكلمة الآن للمعارضة، السيد النائب المحترم عبد اللطيف وهبي، عن فريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد عبد اللطيف وهبي، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

في الحقيقة في هذا اللقاء السيد الرئيس، نحاول أن نتداول فيه حول قضايا الناس في السياسة العامة وفقا للمقتضيات الدستورية، ولكن سمحوا لي كلما حضرتكم أمامنا قدمتم تقريرا حول ما هو كائن، في بعض الأحيان كالיום تقريرا ملخصا لتقرير المندوبية السامية للتخطيط، نحن نريد أن تقدموا لنا تصوراتكم حول السياسة المقررة من أجل الحد من ارتفاع الأسعار، أنتم اخترتكم الموضوع في درهم، ورجعنا إلى لغة 5 سنتيم و20 سنتيم و10 سنتيم كأنكم تخاطبون أناسا آخرين وليس نحن، ونحن نقول لكم أن والضعية الاقتصادية لا تكمن في درهم أو 5 سنتيم، تكمن في البطالة التي تعانيها أبناء الأسر، تكمن في الدخل المحدود، تكمن في الزيادات المطردة، تكمن في تناقض ما وصلنا إليه والتزاماتكم في برنامجكم الانتخابي، تكمن في أشياء عديدة لا يمكننا أن تحتزلوها على الأقل على الأقل ثلاث نقط في برنامجكم الانتخابي تتناقض مع الزيادات الآن، تدخلكم الاقتصادي للحد من ارتفاع الأسعار، تدخلكم



السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أعتقد على أن الموضوع الآن الذي يناقشه عفوياً مجلس النواب في هذا اليوم، و الذي هي الجلسة الشهرية لمساءلة السيد رئيس الحكومة هو موضوع ذا أهمية بالغة، على اعتبار أنه المواطن المغربي وفق ما كان في التدخلات ديال الإخوان السادة النواب اللي سبقوني، المواطن المغربي الآن يتساءل على مجموعة ديال المواضيع، اللي كتدور هنا في الرباط ولكن في الهامش وفي المدن خارج مدينة الرباط كايين واحد النوع من الغموض عند المواطن. لهذا أعتقد أن السيد الرئيس الحكومة من أجل ضبط هذه العملية يدال المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للمواطن المغربي من جهة، والحد من ارتفاع الأسعار لا بد من ربط هذا الموضوع بالاقتصاد المغربي، وأنا أعتقد جادا على أنه التدخلات ديال الإخوان كلها كانت صائبة في مجموعة من الجوانب، ولكن ربط هاد القضية بالجانب الاقتصاد الوطني يحيلنا على ربط بالتنمية الشاملة اللي ممكن يعرفها المغرب. الحديث اللي كان على صندوق المقاصة السيد الرئيس الحكومة المحترم هو في الحقيقة حوار ونقاش اللي كان هنا داخل اللجنة الوزارية واللي كيتشارك فيه بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي وبعض الخبراء وكذا، ولكن هنا في اعتقادنا في الفريق الحركي على أنه هاد النقاش كذلك يمكن يخرج كذلك للأقاليم، على اعتبار أنه جمعيات المجتمع المدني والمجالس المنتخبة والهيئات المنتخبة يمكن كذلك أن تكون لها كلمة وأن تدلي بدلها فهاد الموضوع، وبالخصوص الجهات والمجالس الإقليمية والمجالس المنتخبة يعني المجالس المحلية. هذا نقاش بطبيعة الحال السيد رئيس الحكومة اللي كيحيل على مجموعة ديال الأرقام. الآن ملي كنبداو نحضروا على المقاصة واللي الرقم اللي كتعطينا الحكومة هو 50 مليار ديال الدرهم اللي كيستهلك فالسنة، ملي كتقارنو بمداحيل الدولة كلها اللي هي 345 مليار ديال الدرهم اللي فيها تقريبا

تتعاملون مع ارتفاع الأسعار الطاقية؟ كيف ستتعاملون مستقبلا مع ضعف مواد الأسعار؟ كيف ستتعاملون مستقبلا أن الأمطار سقطت في الشمال لم تسقط في الجنوبي والمشكلة في الجنوب عندنا في الجنوب هناك أزمة فلاحية مقبلين عليها.

كل هذه الأشياء السيد الرئيس سنتركها بين أيديكم ونحن مقتنعين أن ليس لكم أجوبة لأنكم السيد الرئيس لأنكم تلتهمون هذه الديمقراطية المتبعة لدينا، تلتهمونها بشكل كبير من خلال لغات...، اسمحو لي أن أقول لكم السيد الرئيس أن جميع المعطيات التي بين أيدينا الآن تؤكد أن حكومتكم ليست لها السياسة الاقتصادية يمكن أن تواجه بها الأزمة غدا، ننبهكم السيد الرئيس أنه هناك موضوعا اسمه صندوق المقاصة، ننبهكم بأن هناك بطالة مستشرية، أنبهكم أن هناك زيادة في الأسعار دون الزيادة في الأجور، ننبهكم بأن هناك نوع من الأزمة النقابية في المغرب، مازالت الإضرابات، مازالت المصالح تتوقف، اسمحو لي السيد الرئيس يجب أن لا تأخذون الأمور على أنها تشويش عليكم، نحن نريد أن نحمي وطننا، نحن نريد استقرار سياسة وطننا، المزايدات السياسية والكلامية هي التي قتلت بلعيد في تونس، الاتهامات المتبادلة حول من يمارس الديمقراطية و من لا يمارسها هي التي قتلت بلعيد في تونس، نتمنى أن ندخل في نقاش حقيقي حول مستقبل هذا البلد وحول اقتصاده ويكفي من المزايدات و المزايدات المضادة، وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا، الكلمة الآن للأغلبية، السيد النائب المحترم نبيل بلخياط بنعمرو، من الفريق الحركي فليفضل مشكورا.

النائب السيد نبيل بلخياط بنعمرو، عن الفريق الحركي :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،



بديل لهذا الخلل اللي غادي يترتب على الحذف ديال المقاصة أو على الأقل التقليل منه.

إن الشعب المغربي يهمله كثيرا أن يحسن وضعه الاجتماعي، لذلك نعتبر بأن الوضع يكتسي الأولوية كل الأولوية عن طريق إصلاحات وإجراءات فعالة وذكية لمواجهة هذه الأزمة الخانقة، وتفادي كل ما من شأنه أن يشكل عبأ على ميزانية الأسر. إننا في فريق الحركة الشعبية نرفض كل إصلاح يقوم أساسا على الرفع من أسعار المواد الأساسية لأن هذه الزيادات تضرب في الصميم القدرة الشرائية للفقراء رغم مقارنة الاستهداف المباشر، وتعصف بالطبقات الوسطى كطبقة أساسية للتوازن التنموي والمجتمعي وتؤثر على الطبقة الغنية التي بدأت تتضاءل. السيد رئيس الحكومة، نتمنى لكم التوفيق: "إن يريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله" صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم. الكلمة الآن للمعارضة السيد النائب المحترم عبد الهادي خيرات عن الفريق الاشتراكي.

النائب السيد عبد الهادي خيرات، عن الفريق الاشتراكي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الوزراء،

إخواني النواب،

السيد الرئيس، نسائلكم اليوم حول موضوع يستأثر باهتمام المغاربة ويشد اهتمامهم وحديثهم، وهو الارتفاع ديال تكلفة المعيشة بشكل مطرد وفي جميع المواد الاستهلاكية في جل الخدمات الاجتماعية. استدلتم بالمندوبية السامية للتخطيط،

الميزانية العامة وفيها الصناديق الخصوصية وفيها المصالح المدبرة بصفة مستقلة، كتعطينا 14.45 من الميزانية يعني كتمشي للمقاصة. هذا رقم كبير ولكن أعتقد أنه في الفريق الحركي عندنا بعض الاقتراحات اللي ممكن تمشي في اتجاه معين، أشنو هي؟ هاد الدعم د المقاصة كيمشي ل 4 ديال مواد أساسية، كيمشي للمواد الطاقية البترول، وكيمشي للسكر وللدقيق وكيمشي كذلك للقمح، ولكن ملي كنجيو نشوفو المغرب ما يستورد من الخارج، كلقاو على أنه كيستورد كميات كبيرة من القمح ومن السكر اللي كتنهك الميزان التجاري مع الخارج أولا، واللي كنعقدو أنها كتضيع واحد المجموعة ديال فرص الشغل اللي قادرة تخلق هاد التنمية داخل المجتمع المغربي. لا بد من التفكير في فتح أوراش كبيرة ديال محاربة هاد القضية ديال استيراد ديال المواد الأولية خاصة السكر والقمح، اللي كيوصل فيها القمح فبعض السنوات ل 1.2 مليار ديال الدولار، بمعنى أنه كيشكل 20% من الميزانية المخصصة للمقاصة، وهذا رقم اللي كيخرج أولا بالعملة الصعبة وكيساهم في ضعف الميزان التجاري مع الخارج، ولكنه كذلك يضيع على الاقتصاد المغربي واحد المجموعة ديال الإمكانيات يدال الشغل وديال التنمية المحلية.

السيد رئيس الحكومة، نقترح عليكم في الفريق الحركي توجيه التركيز على أنه يكون اكتفاء ذاتي في مجموعة من المواد اللي كيستوردها الاقتصاد الوطني واللي كتضرر به. ثم أننا كنفترحو في الفريق الحركي يكون التركيز كذلك على محاربة التهرب الضريبي من أجل إنعاش المداخيل ديال الدولة. هاد الصندوق د المقاصة اللي كيتحدث عليه كلو ما يقال في الأحاديث كلها اللي كتروج أنه موجه للفئات الفقيرة، ولكن ماشي هو هذا الصواب. المواطن المغربي الآن برمته من الغني حتى الفقير يستفيد من المقاصة، بمعنى أنه حيث غنديرو واحد الإصلاح خصنا نلقاو



وخيمة. تكلمنا وهاد الشي منين جا؟ جا من الحكومة، فضلتهم هادي مدة وجدتم بأنكم غادي تصلحوا صندوق المقاصة، راه ما كنعولوش العكس راه من العار أن واحد عندو كوزينة نووية يشري البوطة فحال فحال. حنا اللي جالسين هنا من العار ناخذو البوطة ب 40 درهم والدولة كتساهم فيها ب 140 ما كنعولوش العكس. من العار أن صحاب المقاهي كيبيعو القهوة مصحوبة بالسكر وهو مدعم، ما كنعولكش عطيتهم. ولكن هاد الشي نبدأو به ديروا tax على هاد الشي، ديرو على مالين الشركات، وريونا المردودية ديال هاد الشي فين كاينة. عنداك يصحاب ليكم حنا ضد الإصلاح ديال هاد الشي، ولكن باش تجيو وتقولو للناس غنعطيوكم القدر والقدر والله إلى قدرتو حتى تحسبوهم، حصيوهم وتشوفو المشاكل اللي غتديرو في البلاد. سيدي مومن والله إلى خرجتي منها واحد وما عطيته نفس الأجر، قولو لهم أنت عندك وأنت ما عندكش حتى تداو تباشروا وتشوفو. عندنا غير هاد النماذج الجاهزة اللي جنبنا من بلدان أخرى ما عندناش اقتراحات كمغاربة من أجل الوصول إلى بعض الأشياء ولو برسم بياني، اعطيونا غير هاد المداخيل شحال، فالضريبة هنا و هنايا، من العار اللي عندو 4 ديال الطوموبيلات ونقول لا ما تخلصش البنزين حنا ماشي من هاد المستوى، ولكن اعطيونا هاد الشي ديروا لنا إجراءات، أما تجيو هنا وفي أقوال متضاربة، السي بوليف هادي إجراءات تقنية تصورات وهي معتمدة على نتائج أجنبية. السي نزار بركة قال بأن الأمر يتعلق بربع سياسي، السيد الدويري مشى بعيد رشوة انتحائية وكيتهمكم وخصمكم القصاص. أنا كنعيلكم على أقوال الناس، لذلك ماشي المغاربة قالوا البوطا، لا راه قتلو ليهم، و قتلو غتبدأو تخلصو 140 درهم، و أعطيتهم نماذج دراسات وجبتوا لها صحافة ونشروها هاد الشي، لذلك كون يكون أحاديث الناس راه فيه زعزعة في الاستقرار ديال البلاد الله يرضي عليك، ما جبتوشي لنا تصور

نتوفر على نفس المعطيات ويمكن أن ننظروا غير لهاد المؤشر "د" ديال المندوبية السامية للتخطيط في المرتفع كافي للتدليل على الارتفاع العام. هادي وثائق ديال الدولة ديال المندوبية السامية ها هي فيها حتى الخدمات ديال التعليم تزداد ب 6% . إذن ها المواد نحتكم إلى نفس المؤسسات اللي هي ديال الدولة، ولكن بغيت نسولك على الحقيقة يمكن تدير جولة في العكاري، تديرها فين ما بغيتي وتشوف واش كاين ارتفاع فعلا في الأسعار وماشي خاضع للظرفية ديال الآن كناخذوا نموذج والرسم البياني للارتفاع فالمستويين. هاد الشي إلى ما درناش غادي يكون عندو آثار وخيمة على المقاول المغربية، لأن الناس كيمشيو للتهريب ولما كنعول التهريب في جميع الميادين، كيمشيو للمواد الصينية، كيمشيو للمواد اللي هي تركية، القدرة على المنافسة تبقى بطبيعة الحال ديال المقاول وانعكاسات على المستوى الاجتماعي، وبالتالي الناس كتمشي للاستهلاك ديال المواد اللي هي أجنبية. خصنا نعرفوا أن المغاربة يكفي الواحد يتجول في جميع الأسواق، ها المنال، ها قيسارية واد الذهب، ها ديال البيبة ، غير، كاين شارع يخرق سلا من جنوبها إلى شمالها شوف المواد اللي فيها كيف هي دايرا ، هاد الشي أنا كنعول بأنه خطير إلى ما كاينشاي واحد...، لأن الامر يتعلق لما كنعولو التهريب ها محاربة الفساد هنا خصها تبدأ، راه ما بقى حتى شي واحد في المغرب الشرقي يشري شي لترو ديال ليصانص راه كلو تهريب، كل محطات البنزين أغلقت في المغرب الشرقي، ما نقولوش العكس هذا أمر واقع، حنا عندنا فالمغرب الشرقي تحت رحمة دولة الجار إلى سدات الروبيني غادي يكون عندو انعكاسات في بعض الأحيان، لذلك أعتقد بأن من المغالطة نقولو بأن الارتفاعات مكائناش.

بالنسبة للأرقام ديال المندوبية السامية كنعول بأن الأرقام صادمة. وهاد الشي أنا قلت غادي يكون عندو انعكاسات جد



بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتهزة في بلادنا منذ عقود والتي خضعت مع كامل الأسف في فترات معينة، لتحويلات خارجية وتسببت في زيادات متلاحقة ومتكررة في أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية والنقل...

السيد رئيس:

السيد النائب دقيقة، الله يخليكم شوية ديال الهدوء في القاعة ما تستطعوش نسمع التدخل ديال السيد النائب المحترم، تفضل، واصلوا.

النائب السيد عبد الله حنتي، عن فريق التقدم الديمقراطي :

قلت والنقل والماء والكهرباء في ظل جمود الأجور وضعف القدرة الشرائية لشرائح واسعة من المجتمع، إننا في فريق التقدم الديمقراطي السيد رئيس الحكومة نشعر معكم بالقلق عندما نتأمل حال المواطنين البسطاء في الأحياء والمناطق النائية، الذين لا يجدوا ما يتدبرون بهم معيشتهم اليومي، ولا شك أنكم تدركون جيدا صعوبات أوضاع هؤلاء المواطنين السيد الرئيس، كما أن نار الأسعار تكتوي بها الطبقات الكادحة والطبقات المتوسطة على السواء والقللة القليلة من أصحاب الدخل المرتفعة هي من تسلم فقط من هذه الزيادة.

في هذا السياق، ندعوكم السيد رئيس الحكومة إلى إعمال كل الآليات التي يخولها لكم الدستور من أجل الضرب بيد من حديد على المتقاعسين في أداء واجبهم في مراقبة الأسعار والحد من حالات المضاربة التجارية، وإعادة النظر في سلسلة التوزيع والتمويل الداخلي مع ضمان توفر السلع والمنتجات، خصوصا منها تلك التي تعرف تدبدب في أثمانها، إنه ورش وطني كبير نتمنى أن تولوه باهتمامكم باعتباره مبعث الاستقرار والتقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

نتفهم في الوقت نفسه بأن الظروف الاقتصادية والمالية ليست سهلة، فالوضع صعب للغاية، حيث تقلصت مداخيل

سياسي متكامل وأعطينا ندرسوه بوجهة نظرنا وشركتنا فيه، باعتبارنا معارضة تشاركية، هاذ النوع من الأشياء يؤدي إلى الخلط، هذا النوع من الأشياء يؤدي إلى عدم استقرار البلد، غندكرم راه كنا عشنا في 81 وما يسمى بشهداء كوميرا لا قدر الله، لذلك كابين شوية د الاحتياط وشوية د المسؤولية في هاذ الجانب.

تكلمتي السي ابن كيران على الجفاف وراه الشاوية باقا تنتظر التعويض ديال التأمين، كل المعطيات بما فيها الرسميات الولاية العمال القواد كل شي تيقولوها الجفاف وها فين ضارب وراه الآن باقين كيتسناو الناس في التأمين ديالهم راه ما أعطيتوهمش التأمين، لذلك خص الدولة تقوم شوية بالتزاماتها لحد بعض الأشياء تتكون المصدر ديالها هي الدولة، شكرا لكم.

السيد الرئيس :

شكرا لكم السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للأغلبية السيد النائب المحترم عبد الله حنتي عن فريق التقدم الديمقراطي، فليفضل مشكورا.

النائب السيد عبد الله حنتي، عن فريق التقدم الديمقراطي :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يتجدد لقاءنا معكم السيد رئيس الحكومة في هذه الجلسة التي خصصناها لموضوع مستوى المعيشة، وهو موضوع مرتبط بمفاهيم وقضايا أخرى أشد الارتباط كحماية القدرة الشرائية للمواطن والمواطنات، السلم المتحرك للأجور، دينامية الحوار الاجتماعي، إصلاح صندوق المقاصة، العناية بالطبقة المتوسطة، والموضوع الذي ناقشه اليوم شديد الارتباط أيضا



وفي هذا السياق، نستحضر التعقيدات والتراجعات الخطيرة التي يتعرض لها المغاربة المتقاعدون ببولندا وذويهم، من خلال الإجهاز على تعويضاتهم العائلية بحجة تباين مستوى المعيشة، ما يتطلب فتح حوار حول هذا الموضوع السيد الرئيس، هذه رؤيتنا وهي إصلاحات وأراش لا بد منها في ظل أجواء الربيع الديمقراطي الذي هبت النسيم الأولى من تونس الشقيقة والتي تلقينا منها مؤخرا بأسى عميق فاجعة اغتيال المعارض اليساري التونسي والمناضل الحقوقي البارز شكري بلعيد من قبل قوى غادرة لا يمكن إلا أن تكون ظلامية موغلة في التطرف، وأشد الأعداء للكلمة الحرة والفكر المستنير وقيم الديمقراطية التي كان الشاهد في طليعة الداعين إليها والمدافع عنها، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا، انتهى الوقت، الكلمة الآن للمعارضة، السيد النائب المحترم الشاوي بلعسال رئيس الفريق الدستوري، فليتفضل مشكورا،

النائب السيد الشاوي بلعسال، رئيس الفريق الدستوري :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

مما لا شك فيه السيد رئيس الحكومة على أننا الآن في ولاية تشريعية تاريخية بامتياز، لأنها تأتي في ظل دستور جديد كرس مبادئ إنسانية كبرى من بينها كرامة الإنسان المغربي، إذن نحن جميعا السيد رئيس الحكومة مطالبون بتنزيل هذا الدستور تنزيلا سليما صحيحا، حتى يمس جميع مناحي عيش المواطن

القطاع السياحي وتناقصت حجم الاستثمارات الخارجية وانخفض الاحتياطي من العملة الصعبة، وارتفع العجز التجاري، واستمرت الاختلالات المرتبطة بصندوق المقاصة، حيث ينتظر أن تفوق نفقات الدولة في هاته السنة الحالية من خلال هذا الصندوق مبلغ 50 مليار درهم رغم القرار الصعب للحكومة بالزيادة في أسعار المحروقات الذي لولاه لوصل هذا المبلغ إلى 60 مليار درهم.

أمام هذه الصعوبات نعتبر أن هذه التحديات تكمن في حماية القدرة الشرائية للمواطن، ودعم الطلب الداخلي كرافعة أساسية للنمو، وهو ما يستوجب مواصلة كل الأوراش قيد الإنجاز وتدعيمها بأوراش أخرى من مختلف القطاعات وما أكثرها السيد الرئيس، والعمل على الإسراع في إنجاز الإصلاحات التي التزمت بها الحكومة في إطار البرنامج الحكومي من قبيل إصلاح نظام المقاصة الذي أضحي مسألة استعجالية، على أساس أن يتم هذا الإصلاح بالتدرج كما نص على ذلك البرنامج الحكومي وبارتباط وثيق مع الإصلاح الجبائي في اتجاه مزيد من تضامن الفئات الميسورة مع الفئات المحرومة بغية تحقيق العدالة الجبائية، بإعادة توزيع الدخول بعيدا عن الضغط الضريبي على فئات ومؤسسات محددة، وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة في اتجاه إعفاء أو تقليص الرسوم المفروضة على المواد الأساسية وزيادة الرسوم على المواد الكمالية، ومكافحة التملص الضريبي وذلك في نطاق مندمج مع سياسات إنعاش الطبقات المتوسطة من خلال تحفييزات جبائية، وإجراءات للتشجيع على اقتناء السكن والتجهيزات، كل هذا بالمؤازرة مع إصلاح نظام التقاعد وإصلاح القانون التنظيمي للمالية ومحاربة كل أشكال الربع والفساد وتدعيم جهود الثقة بين مختلف الفاعلين، وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والمتضامن الذي يشكل أحد المداخل الأساسية، التي تبيح التركيز على الإدماج الاقتصادي للفئات المحرومة.



يتطلب في نظرنا سياسات ذات حكمة لأجل ضبط مسارات الإنتاج والاستهلاك، ويتطلب كذلك رؤية شاملة لقطاع التجارة الداخلية وآليات الحوار بدل تعطيلها والتخلي بالجرأة السياسية والمسؤولية لمكاشفة المواطنين ومصارحتهم وإشراكهم في القرارات التي تمس مستوى عيشهم، هناك مخاوف السيد رئيس الحكومة من زيادات جديدة محتملة في المحروقات، في فواتير الماء والكهرباء، مخاوف في ظل الانعكاسات الاجتماعية التي قد تنتج عن إصلاح صندوق المقاصة.

أملنا السيد رئيس الحكومة هو ألا تتفاقم الأمور وتزيد عن حدها، لأن كل مساس بالاستقرار الاجتماعي الذي ميز بلادنا في ظل تداعيات الربيع العربي يعد خطأ أحمرًا بالنسبة لفريقنا، نعم هناك إجراء ملموس اتخذته الحكومة من أجل مواجهة الأوضاع المعيشية، وهو الوحيد والمتمثل في مقارنة الاستهداف المباشر، والذي لم يعرف النور لحد الآن حتى نستطيع الحكم عليه من خلال تعامله مع الأسر الفقيرة والمعوزة ومع فاقدي الشغل والعاطلين وذوي الدخل المحدود وأصحاب الأجور الدنيا، مع كل الحيطة والحذر من خلق بوادر التفرقة الطبقية.

السيد رئيس الحكومة، من منطلقنا من المعارضة نرى أن الحل الموضوعي والمتعارف عليه عالميا، من أجل تحسين مستوى عيش المواطن هو إنتاج الثروة، تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، الرفع من معدلات النمو، خلق فرص الشغل، تشجيع الاستهلاك، تشجيع الصادرات، تعميم أنظمة الحماية الاجتماعية. وهذا لا يمكن أن تأتي إلا بوجود حكومة تتوفر على تصور ومخطط اقتصادي واضح المعالم على المستوى المتوسط والبعيد، وبكل موضوعية تعاملنا مع قانون المالية لسنة 2013 وهو المحسوب بالكامل على هذه الحكومة ولن نجد به أية معالم واضحة لهاذ المخطط.

المغربي، بما يحقق كرامته كمبدأ دستوري، والتي لا تؤيدها أرقام المندوبية السامية للتخطيط التي تقول: 56 في المائة من الأسر المغربية يا الله تتعاش مع مدخولها، 40 في المائة من الأسر المغربية غير راضون على أوضاعهم، 34 في المائة يستنزفون مدخولهم ويلتجئون إلى القروض.

فهذا العجز الحاصل السيد رئيس الحكومة في مالية الأسر بالنسبة لنا في فريق الاتحاد الدستور راه هو المدخل الرئيسي للرشوة والفساد وللجريمة وللسرقة، وما مظاهر الاحتجاج التي نشاهدها يوميا في جميع أنحاء المملكة للدليل قاطع على ما يجمع بينها من تدني المستوى المعيشي، وهذه السيد الرئيس الحكومة مؤشرات دالة على المس بالسلام الاجتماعي ويهدد عوامل الاستقرار، وأمام الارتفاع المتزايد للعيش ببلادنا. نسألكم السيد رئيس الحكومة ونسائل أنفسنا كذلك من المسؤول عن الأوضاع ؟

سوف لن نحملكم المسؤولية كاملة، لكن اليوم الآن من له دور التقنين والتنظيم ووضع سياسات واضحة لضبط الأسعار والحد من تضخم بنيتها؟ من يحمي المواطن من تقلبات الأسواق وشجع المضاربين والمحتكرين والسماسة والوسطاء؟ مطيشة السيد رئيس الحكومة راه ملي تبييعها الفلاح الأكادير بدرهم راه تتوصل للمستهلك ب 6 و 7 ديال الدراهم وقس على ذلك، هؤلاء السيد رئيس الحكومة راهما العفاريت والتماشيح اللي أصدرتم في حقهم مذكرة بحث واحنا مستعدون باش نبحت معكم عليهم في إطار الحق والقانون ودولة الحق والديمقراطية والشفافية ومن منطلقنا في المعارضة.

السيد رئيس الحكومة، إننا في فريق الاتحاد الدستوري نؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص لكل المواطنين لضمان العيش الكريم لولوج الخدمات العمومية، وعلى رأسها الخدمات العلاجية التي باتت مكلفة وغير مضبوطة وغيرها من الخدمات، وهذا



يهدد القدرة الشرائية للمواطن خاصة والاستقرار المالي بالمغرب عامة، لأن هذه القروض شملت مختلف حاجيات المواطن الذي أصبح متخوفا من تخلي الدولة عن المنهجية الحالية في دعم المواد الأساسية عبر صندوق المقاصة، كون ما يروج حاليا أن الحكومة ستدعم الأسر الفقيرة من خلال رواتب شهرية، وبالتالي سيقفن صندوق المقاصة ولن يستفيد منه إلا من هم في حاجة إليه. هذا جميل ولكن الخوف السيد رئيس الحكومة أن يصبح هذا التقنين نوع آخر من الربيع وأن تتأثر منه القدرة الشرائية لشريحة عريضة من الموظفين والحرفيين والعمال الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى، ونحن نعلم جميعا أن هذه الفئة لها التزامات وأعباء الاقتصادية والاقتطاعات الشهرية، أعباء ديال الأسر ديالها من تعليم وتمدرس، قروض استهلاك والمنزل والسيارة.

لهذا السيد الرئيس الحكومة، إننا في مجموعة تحالف الوسط النيابية نرى أن أي إخلال في دعم هذه المواد الأساسية سيؤدي لا محال إلى تأزم أوضاع الفئات التي تشكل غالبية المغاربة ولهذا يجب عدم التسرع في اتخاذ التدابير الممكنة.

السيد الرئيس:

شكرا، اختتم السيد النائب المحترم. شكرا انتهى الوقت. في إطار الكلمة للمجموعات، الكلمة للمعارضة السيد النائب المحترم رشيد بهلول من مجموعة الحزب العمالي، فليفضل مشكورا.

النائب السيد رشيد بهلول، عن مجموعة الحزب العمالي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

ارتفاع كلفة المعيشة في المغرب هذا واقع لا يتطلب دراسات ولا استطلاعات للرأي لمعرفة ما وصلت إليه الأثمان في

السيد رئيس الحكومة، أملنا أن نعمل جميعا حكومة وبرلمان، من أجل بلورة رؤية واضحة المعالم في إطار تشاركي هدفه هو الرفع من المستوى المعيشي للمواطن المغربي في شموليته حتى يشعر على أننا في خدمته ولسنا عبئا عليه، وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا السيد الرئيس، الكلمة الآن للمجموعات النيابية، الكلمة للأغلبية السيد النائب المحترم محمد الميري بمجموعة الوسط النيابية، فليفضل في دقيقة واحدة.

النائب السيد محمد الميري عن مجموعة الوسط النيابية:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي النواب المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تبيان ليا كاع ما دقيقة وما زال كيهضرو.

السيد رئيس الحكومة، لا يزال مسلسل ضرب القدرة الشرائية لفئات واسعة من الشعب المغربي متواصلة، حيث بالإضافة إلى الزيادات المتتالية التي عرفتها المحروقات، التي انطلقت منذ السنة الماضية فقد انضاف إليها الارتفاع الصاروخي في فواتير الماء والكهرباء، وما نتج عنه من احتجاجات في عديد من المدن ولا أحد اليوم ينكر، أو يمكن أن يتجاهل ما تعرفه أسواقنا من ارتفاع في الأسعار في جميع المواد الاستهلاكية من خضر وفواكه ولحوم، زيوت، أسماك واللائحة طويلة. الشيء الذي يجعل اقتناءها من طرف بعض الفئات أمر مستعصي.

السيد رئيس الحكومة المحترم، إن هذه الفئة من المجتمع أمام هذه الوضعية الصعبة ستظل عرضة للقروض وخاصة الاستهلاكية منها التي عرفت في الآونة الأخيرة ارتفاعا مهولا مما



ومنفعة للمواطنين والمواطنات. وفقنا الله وإياكم لما فيه خير هذا البلد الأمين، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا النائب المحترم، الآن الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على التعقيبات، تفضلوا السيد الرئيس الحكومة.

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

إخواني النواب المحترمون،

أخواتي النائبات المحترمات،

ملي كنجي لنا سيكون موضوع، كنعرض الموضوع مع الإخوان المساعدين ديابي وكنجي كنتكلم عليه، ملي كندخلو في الكلام كنسمع مواضيع أخرى، وأنا ما عندي مانع ولكن تكون الأمور واضحة، الأرقام الرسمية اللي عندنا هي هذه ميمكنش نستعيض عنها بانطباعات وبالشائعات ولو حتى برسوم، اسمحوا لي الإخوان المحترمين ملي كنسول اشنو هي بالضبط المادة اللي تزدت تيوقع ارتباك، طبعا مرة مرة كتزاد شي مادة بطريقة كبيرة، ولكن مع ذلك أنا متفق معكم كايئة معاناة في المجتمع، هاد المعاناة السبب دياها ماشي الأسعار دابا في هاد الوقت بالضبط تزدت شي حاجة، واش تزدت فالخبز، تزدت في البوطا، تزدت في السكر، تزدت في الزيت، واش تزدت في ليسانس، تزدت في المازوت، قولوا ليا لا اسمحوا لي هديك الزيادة الثمن دياها هي 8 يدال الأشهر دابا والمجتمع المغربي قبلها مني ومعندكم ما تقولوا، اسمحوا لي ماشي 8 أشهر حتى الوقتهاش غتبقوا تبكوا على هاد الزيادة، 5 مليار ديال الدرهم اللي اقتصدنا في هديك الزيادة، والنسبة ل 2013، 13 مليار ديال الدرهم وبهاك وصلنا ل 55 مليار ديال

بلادنا، الخضر، الأدوية، كلفة التنقل، مصاريف دراسة للأبناء وغيرها. ما يحدث في المغرب اليوم من تنامي ظاهرة ارتفاع الأسعار لأسباب موضوعية، الزيادة في ثمن المحروقات وأسباب أخرى يساهم بشكل خطير في تفجير جزء كبير من الأسر التي كانت إلى وقت قريب تعتبر قريبة من الفئة الوسطى، الشيء الذي ترتب عنه تدمير وسخط المواطنين على الحكومة الحالية. ما كان ينتظره المواطنون لا سيما الطبقة المسحوقة منكم السيد رئيس الحكومة هو تحسن مستوى المعيشة، لكن العكس هو الذي حصل، فهل من إرادة حقيقية من حكومتكم للخروج من هذه الوضعية المقلقة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب المحترم، دائما الكلمة في إطار الكلمة للمجموعات. الكلمة للأغلبية السيد النائب المحترم اليزيد الطاغي من مجموعة المستقبل وهو آخر متدخل. تفضلوا السيد النائب المحترم قبل إعطاء الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على التعقيبات.

النائب السيد اليزيد الطاغي، عن مجموعة المستقبل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لا ينكر المجهدات التي تبذلها الحكومة من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنين، بل وحتى الرفع منها وتحسين إلا أنها تبقى محدودة وغير كافية بالنظر لما تعيشه البلاد حاليا، من ظروف اقتصادية صعبة، نظرا لانعكاسات الأزمة المالية من جهة وللظروف المناخية من جهة أخرى. لهذا يجب الاهتمام بهذا الموضوع وإعطاؤه الأولوية في القادم من أيام بما فيه من خير



بالعكس هاد الانتقادات هذه فيها المصلحة أنني نعرفها ونواجهها، ولكن ملي تتكون الشائعات كنعرف بأن المقصود حاجة أخرى.

ولهذا كنبغي نحمل للمغاربة المسؤولية، نكولهم ردوا بال، احنا ملي جينا في الحكومة حتى واحد مطلب منا ولا دار اعتصام باش نزيدوا في الطلبة ديالكم اللي هما ولادكم، زدناهم، احنا ملي جينا الحكومة حتى واحد مطلب منا باش نردوا التقاعد ديال RCAR ديال الجماعات المحلية وديال المؤسسات العمومية اللي كانوا الناس كيشدوا فيه 800 ريال و 1000 ريال و 150 درهم 1000 درهم، زدناهم علاش؟ وبلاقي ماشي غير هاد الشي حتى واحد مطلب من السيد وزير الصحة بمشي ينقص 300 دواء من الثمن ديالو وكيشغل باش ينقص الثمن ديال 1000 دواء، علاش؟ لأن احنا يمكن مقدرناش نقصوا بزاف ولكن عندنا الكبددة وتخافوا على المواطنين وتحاولوا، ولكن اسمحوا لي راه الإخوان ديال الفريق الاشتراكي كانوا واضحين، دابا أنتما الإخوان كتكلموا على صندوق المقاصة وملي كيكون واحد الإنسان رئيس الحكومة فاش كيفكر، أول ما يتفكر تيصصوا أن لا تخرب الديار، تيصصو يبقى قادر يتحكم في التوازنات الكبرى، أشنو هي التوازنات الكبرى والماكرو-اقتصادية؟ هي الميزانية فحال الأب ديال الأسرة عندو ميزانية وبغيتوا تعرفوا الميزانية الحقيقية ماشي 340 مليار درهم كيف ما قال الأخ، المداخيل ديال المغرب هي 210 مليار ديال الدرهم إلى غلظت السيد وزير المالية يذكربي، وكتسلفوا 50 مليار درهم كل العام، شحال بغيتوني نزيد أكثر، أشنوا كتصوروا في الدهن ديال المغربي السلف تيجيب المشاكل، الدين تيجيب المشاكل، تيجيب تدخل الأطراف الخارجية، بعض المرات كيأدي إلى التشتت ديال الأسر هاد الشي اللي مبعاتش هاد الحكومة يوقع في المغرب، ولكن مع ذلك لما جينا حيث كاين واحد الأخ ناض

الدرهم في المقاصة، قولوا لي أشنو بغيتوا، بغيتوا تغرقوا البلاد باش تكونوا فرحانين وتقولوا للناس احنا ميزانين معكم، اسمحوا لي قولوا لي واحد القضية قل لي السي عبد الإله الشعب المغربي كيشتكى من الفقر وأنا متفق معكم وهاد الفقر واش عبد الإله بنكيران هو اللي داروا في هاد العام اللي جا وترأس الحكومة، هذا ماشي نتيجة تراكمات؟ واش بغيتوا في سنة واحدة عبد الإله بنكيران يعالج المشكل ديال الفقر هو والحكومة ديالو، ميمكنش، هذه واحد المرحلة طبعاً أنا باغي نقول للناس المغاربة من خلالكم، الله يخليكم ردوا بال أخوتنا المغاربة متعطيشوا عقلكم لغيركم، كيفاش الثقة ثيقتوا بلي كاينة زيادة في البوطا غاز وأتتما تشريوها ب 800 ريال كيفاش ثيقتوا أن الزيادة في المواد الغذائية عموماً وباقي، طبعاً كاين واحد الزيادات فحال الثمن ديال الدجاج والثمن ديال الطماطم الأمور اللي قلنا، ولكن في العموم باقيا، بغيت نقولكم أنا متضامن معكم في الحاجة اللي كتشعروا بها، ولكن اتناجها لمن شكون اللي كجيبلكم الإشاعات، تفرسوا في الوجوه جيدها، إيلا لقيتوا الناس اللي كيحنوا عليكم اللي كيتأثروا ليكم، اللي عرفتهم عبر التاريخ ديالهم أشنو داروا معكم، و عرفتهم بلي ناس صادقين وكيحنوا عليكم و السابقة ديالهم معهم كندي في هاد الاتجاه صدقوهم، إيلا شفتوا الوجوه الغربية والعجيبة اللي كانت عبر التاريخ هي اللي جات كتشتر ليكم الشائعات ردوا بال، راه ماشي مقصودهم ينقصوا لكم في الأثمان مقصودهم يخسروا لكم هاد التجربة الحكومية الناجحة، ردوا بال أخوتي المغاربة انتبهوا وقولوا مع راسكم واحد القضية، واش من الطبيعي ولا ماشي من الطبيعي أن واحد الحكومة جات نعطيها الوقت، احنا ملي جات الحكومة الإخوان ديال التناوب التوافقي واحنا معارضة قلنا لا عامين، وحنا عطينهم... و الحقيقة الرأي ديالي كان في مازال نستمرنا معكم في المساندة وأنا ملي تتجيني انتقادات وتتجيني ملاحظات تنكول ماشي عيب،



نصلحوا هاد الإشكال اللي يمكن غدا يغرق السفينة ديالنا، يمكن يغرق الميزانية ديالنا ونوصلوا للإشكاليات اللي كتعلق بالسياسة ديالنا ونرجعوا لداك الشي ديال 81 ونرجعوا للتقويم الهيكلي ونرجعوا للأشياء اللي ماشي معقولة. هادي هي الأشياء اللي ما بغاتش الحكومة. هاد الحكومة الإخوان المغاربة كتكلم معكم بصراحة. كتكلم معكم بوضوح ما باغياش تبيع وتشري فالمآسي ديالكم، جات باش تخفف عليكم المعيشة، جات باش تكون فعون المسكين، جات باش تدير شوية العدل في المجتمع ما يمكنش كل ما قاست شي حاجة تنوض قريالة، وما يمكنش مشينا كتكلموا على المقالع د الرمال. مقالع الرمال مصدر الثروة ملي درناها مشاو كيزيروا على الناس، راه حنا درنا واحد اللجنة ديال البحث والتحري باش نعرفو أشنو كاين، كاين واحد المجموعة ديال الإجراءات اللي كنعملوها ولكن هاد الشي هذا كيخصو التعاون التدخل ديال السي خيرات، ولو يكون فيه انتقاد للحكومة. لأنه الزيادة ديال التعليم سولتو واش التعليم الخاص ولا العام، التعليم العمومي باقي بدون مقابل، ولكن هادك تدخل اللي كتشعر بأنه في جميع الأحوال في العموم في العمق ديالو كيمشي فاتجاه ما يمكنش الناس نخلصو لهم البوطا وهم عندهم القهاوي وكيرجو من هاديك البوطة 40 درهم والدولة كتخلص معهم 100 درهم والأشخاص الآخرين اللي كيستعملوها لأغراض صناعية اللي عندهم كيفاش يديروا يربحوا متفقين معه، ولكن كيفاش غنديروا هاد الشي غياخذ وقت، غنتشاورو مع الناس كل حاجة فوقتها. ولكن الآن المغاربة خص يكونوا مطمئنين مكاينش اللي غيمس لا البوطا ولا المازوت ولا حتى شي حاجة حتى يوقع الدراسة ديال داك الشي والتوافق عليه ونمشيو عند المواطنين نقولوها لهم بكل صراحة وبكل وضوح.

وفي انتظار ذلك، أريد أن أقول استقرار المغرب ما غاديش نحافظوا عليه بوحدا فالحكومة، استقرار ديال المغرب

قال لي ياودي كاين احتكار ديال المقاصة، كنت كنعرف الناس كيحتكروا الزيت والسكر دابا ولا احتكار الاصلاح، وهاد المقاصة علاش محتكتوهاش من قبل، هاد المقاصة هذه راه الصندوق شائك كانوا الناس تيهربوا منه ويعدوا منه، كيقولوا راه احنا في يد الله غادي نتواجهوا معه، انجحنا مبارك مسعود منجحناش نبشيو بجالنا يجيو وحدين آخرين، وجينا وبغينا نصلحه في واحد التصور يمكن ذاك التصور ماشي ناضج ويمكن ماشي هو الأفضل ملي بدينا كنشتاغلوا على الإصلاح اللي باش غادي، غادي بالرفع من الدعم تدريجيا بطريقة ميحسش بها المواطن العادي، واللي معندوش نعطيوه واحد التعويض من هادوك لفلوس راه أنا قلت ليكم بلي هاد العام خصصنا للمقاصة هاد العام 2013، 40 مليار ديال الدرهم، يعني 4000 مليار ديال السننتيم أختوتنا المغاربة وهاد 4000 مليار ديال السننتيم إيلا حيدنا منها les taxe الضرائب غادي تبقى منها 24 مليار ديال الدرهم غادي تسمحننا باش نعطيوا للأسر حوالي 3 ديال المليون ولا 4 ديال المليون حوالي 400 و800 درهم الواحد، ولكن ملي سمعنا الهضرة قلنا خصصنا نرجعوا عاود الثاني نتشاوروا، ونرجع عاود الثاني نذاكروا وهاد الشي اللي كنعملوه دابا، راحنا نتشاوروا وتذاكروا وغادي نوسعوا التشاور ديالنا ملي تعطيوا الأرقام ملي تنقولكم 140 درهم اللي كتكلف البوطا غاز، راه كنقول ليكم الحقيقة، ماشي كنكذب عليكم، راه البوطا غاز لوحدها كتكلفنا 12 مليار ديال الدرهم لو كان نعطي لكل مغربي بوطا غاز، بما في ذلك اللي لا باس عليهم، بوطاغاز فابور في الشهر تبقى 6 ديال المليار د الدرهم ونصرف 6 ديال المليار ديال الدرهم، ولكن لا كيفاش غنديرو هاد الشي؟ ما غاديش يكون ممكن، لهذا قلنا ما نقيسوش بوطاغاز دابا نهائيا غنخليو البوطاغاز بالثمن دياها وتتحملها الدولة ريثما نلقوا واحد الطريقة فيها الرفق اللي نقدروا من خلالها



أنا أدعو السياسيين ديالنا إلى الاتزان وكل واحد يحافظ على المكان ديالو، اللي في الأغلبية في الأغلبية واللي في المعارضة في المعارضة ما يمكنش الإنسان يبقى غير كيشير، السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد رئيس الحكومة. شكرا للسيدات والسادة الوزراء، شكرا للسيدات والسادة النواب على مساعدتكم والمشاركة في الجلسة. **ورفعت الجلسة.**

خصو العمل ديالنا جميع، الأغلبية، المعارضة، النقابات اسمحو لي الاستثمار حنا كنتكلموا على إنتاج الثروة هي اللي كتحل المشاكل، متفقين ولكن إنتاج الثروة خصو التعاون، ما خصوش يبقى المشكل نكبوره، الإنتاج ديال الثروة ملي كيحي المواطن وكيشوف الإضرابات، ملي كيحي المواطن وكيلقى الإدارة ما كتماشاش، ملي كيلقى الرشوة، كيقول واش هاد الشي يالله جا، هاد الشي قديم وعندو أنصار وعندو فئات مستفيدة، ولا وعندو لوبيات، اسمحو لي ما تقولش لي لغة الحيوانات، الله لا يستحي أن يضرب مثلا، ما بعوضة فما فوقها، ولهذا خص تكون الأمور واضحة، أنا ملي كنتضرب الأمثلة راني كنتقول لكم الأشياء اللي كنتشعر بها وسط القلب ديالي ولا كنا صادقين كل ذوي النوايا الحسنة، كل الناس اللي باغيين مصلحة المغرب يمشيو في نفس الاتجاه ماشي ما ينتقدوش الحكومة، ولكن ينتقدوها بالطريقة اللي كتبين أنهم باغيين الإصلاح حقيقة، ماشي باغيين الأصوات الانتخابية أنا كنتألم أنه بعض الناس كيقولو أنه بغينا من خلال التوزيع ديال هاد المساعدات للأسر الفقيرة الأصوات ديال الناخبين، كنتألم لأن هاد الفكرة حتى للبال ما جاتنيش والله خير الشاهدين. ولكن كنتألم، ولكن كنتألم لأنه إذن اشنو نديروا نظيروها للناس كاملين باش حتى واحد ما يصوت علينا عاد تكونو فرحانين، هذا معقول؟ دابا كاع الحاجة اللي جينا نديروها مزيانة غتقولو هادو بغيتو بما جينا نقيرو للمقاصة قلتو هذا احتكار، قلتو هذا بغيتو غير الأصوات بغيتو، غير معقول هاد الكلام.